قوله وصدقة لو محدثا للقدوم كذا الحكم في كل طواف هو تطوع ولو طاف جنبا لزمه الاعادة ودم ان لم يعد بحيط قوله ولكنه اذا رجع لم يجب الدم اظهر واللفاوت بينهما ولو طاف جنبا فعليه شاة فان اعاده طاهرا فلا شئ عليه وفيه انه يلزم التسوية بينه وبين طواف القدوم وعقبها التفاوت لان احدهما واجب بايجاب الله والآخر بايجاب العبد واجيب بان احد المحذورين لا زم اعم التسوية بينه وبين طواف الزيارة او القدوم فالتزم اهونهما وهو التسوية بين الواجب ابتدا والواجب بعد الشروع بقي ان قلت الدم هنا كجزء الصلاة ولا فرق في تجزيه السهو بين النقل والزوم فكيف اختلف هنا الى ير قلت الجابر مشروع في الجملة فالعرف في الصلاة محدد فلا يكفي الزيد قوله او ترك اقل طواف الركن لان النقصان يسير فاشبه النقصان بالحدث فيجبر بالدم بشرط هذا الترك لا يتصور الا اذا لم يكن طاف للصدر اما اذا طاف له انتقل منه الى طواف الزيارة ما يكمله ثم ينظر في الباقي من الصدر ان كان اقله لزمه صدقة والا فدم ولو كان طاف للصدر في اخر ايام التشريق وقد ترك منه الزيارة اكثر كمل من الصدر ولزمه دمان في قول الامام دم لما اخر قد كر ودم للمتروك من الصدر قوله صاع ونصف اي ونصف صاع اخر على حد مر لهم عندي درهم ونصفه بقي ان يقال انما يظهر وجوب الصاع ونصف اذا ترك قدر ثلثة اشواط لا اقل من ذلك قوله قيد به اشارة الى انه لا يريد ان طواف الصدر الواقع في ايام النحر انتقل لطواف الزيارة فسقط الدم الواجب بالحدث لوقوع طواف الزيارة في ايام النحر مع الطهارة ونفي طواف الصدر باق به ما دام بمكة



بمكة بخلاف ما لو كان طواف الصدر في اخر ايام التشريق وقد طاف للركن محدثا حيث لا ينتقل طواف الصدر لعدم الفائدة لانه اذا اسقط دم الحدث وجب دم التاخير لطواف الزيارة قوله او نقول منه نظر فان ما ذكره لا يفيد ظهورا بخلاف محل قوله يلزمه دمان عند ابي حنيفة في طواف الصدر محدثا وجنبا قوله روايتان اسارا اليهما فيما تقدم بقوله وقال ابو حنيفة في طواف الصدر محدثا شاة وفي رواية صدقة هي المذكورة في المتن بقوله وصدقة لو محدثا للقدوم والصدر قوله هذا اي وجوب الدمين عند ابي حنيفة في رواية اذا كان محدثا اي طاف للركن محدثا وللصدر جنبا قوله في اخر ايام التشريق اما اذا طاف للركن جنبا وللصدر محدثا في اخر ايام التشريق فيلزمه ثلاثة دماء دم لتاخير طواف الركن ودم لوقوعه مع الحدث لانتقاله طواف الصدر اليه ودم لترك طواف الصدر وعندهما يجب دمان فقط لان تاخير طواف الركن لا يجب الدم عندهما كما سياتي قوله ودمان لوطاف للركن جنبا لان طواف الصدر ينتقل الى طواف الزيارة لفائدة هي سقوط البدنة فصيرنا كالطواف الصدر موخر الطواف الزيارة فان كان بمكة مالك بطواف الصدر ولا يلزمه الا دم واحد بخلاف قوله او طاف للعمرة وسعى محدثا او جنبا لترك الطهارة في الطواف ولا شئ عليه للسعي لانه لا ينتقل الى الطهارة بخلاف قوله لانتفاء النقصان قوله لا شئ عليه في الصحيح لوقوع السعي بعد طواف مقيد به اذ اعادته لجبر النقصان لا يوجب اتباع الاول بخلاف قوله وقيل عليه دم لانتقاض الطواف بالاعادة ينفي السعي قبل الطواف

Copyright University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)